

التقرير الصحفي الإلكتروني إعداد وتنسيق دلال اللواما دائرة الشؤون الإعلامية

لملاحظاتكم

فرعي / مكتب ٦٠٠١

لأيام

30 / 7 / 2019

بلدية المفرق تقدم محطة تحويلية الى " آل البيت " لجمع نفاياتها

بكلفة (70) الف دينار



تاريخ النشر: الاثنين - 29-07-2019 - 10:06

اخر تعديل: الاثنين - 29-07-2019 - 10:13

المفرق - حسين الشرعة

كشف رئيس بلدية المفرق الكبرى عامر نايل الدغمي عن دعم البلدية جامعة آل البيت محطة تحويلية لجمع النفايات لاستكمال مشروع فرز النفايات بعدما تتلقاها من وكالة التعاون الالمانى التي ستقدم الى البلدية وعددها اربع محطات .

واشار الدغمي الى ان اولى تلك المحطات ستقدم دعما من البلدية الى الجامعة لكبس نفاياتها من خلال (٥-٦) ضاغطات ما يسهل على الجامعة عملية جمع نفاياتها ونقلها الى مركز النفايات التابع للبلدية .

وقال الدغمي ان هذه المنحة للجامعة تهدف الى التخفيف من معاناتها المالية وتمكينها من تحسين الواقع البيئي ضمن حرمها بما يحافظ على الصحة والسلامة العامة .

يذكر ان كلفة المحطة المقدمة للجامعة تزيد على (٧٠) الف دينار اردني وتشكو الجامعة من مديونية عالية تصل الى (٢٢) مليونا فيما الدعم الحكومي لا يتجاوز (٥.٤) مليون دينار سنويا حسبما قال رئيسها الدكتور عدنان العتوم لافتا الى انه يتوجب على الجامعة للبنك (٦) ملايين دينار و(١٢) مليونا لمواطنين وطلبة الى جانب (٤) ملايين مكافآت نهاية خدمة لموظفين عاملين في الجامعة .

ويترتب على الجامعة ذمما للضمان الاجتماعي تتجاوز (٤٥٠) الف دينار يترتب عليها فوائد تأخير ما يتوجب توفيرها مثلما يترتب عليها (٢٠٠) الف دينار للامن الجامعي التي تتعاقد معها للحفاظ على الامن ضمن حرمها .

وقال العتوم ان الجامعة لم تقم بتسديد ما يترتب عليها للضمان الاجتماعي منذ شهرين فيما لم تسدد مستحقات الامن الجامعي منذ (٥) شهور .

واشار الى ان الحالة هذه ستعكس اثارها السلبية على الجامعة قريبا ما لم تقم الجامعة بتسديد تلك المبالغ على كافة الجوانب منها البيئية .



العموش: ٦٩٠ طلباً للقبول الموحد و٧٧٠ ط للمكرمة الملكية بالمفرق

بتاريخ يوليو 29، 2019

يوسف المشاقبة

قال مدير مديرية بريد محافظة المفرق ياسين العموش أننا نبارك لأبنائنا الطلبة وأولياء أمورهم بنجاحهم في الثانوية العامة و متمنين لهم دوام النجاح والتوفيق لمواصلة مسيرتهم العلمية.

واضاف العموش في حديث لإذاعة صوت جامعة ال البيت ضمن برنامج وصل صوتك أن مكاتب البريد ومنذ أن تم الإعلان عن استقبال طلبات القبول الموحد والمكرمة الملكية السامية تقوم كوادرنا بهذه المهمة على أكمل وجه لتقديم هذه الخدمة للمواطنين.

وأشار العموش إلى أن المكاتب التي تقدم هذه الخدمة تشمل مكاتب البريد في المفرق المركزي وبلعما والخالدية والزنية وصبحا، بالإضافة إلى مكاتب تقدم خدمات طلبات المكرمة الملكية السامية في مناطق الرويشد ومغير السرحان والمنشية.

وبين العموش أن عدد الذين تقدموا طلبات يوم أمس في اليوم الأول بلغ ٦٩٠ طلباً قبول موحد و٧٧٠ طلباً مكرمة ملكية.

وتابع العموش حديثه قاتلاً " أن إدارة شركة البريد تعمل دوماً على ترجمة ورؤية وتطلعات جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه من خلال توجيهاته السامية المستمرة لتقديم الخدمات الأمثل للمواطنين." ورداً على ملاحظات المواطنين في بعض الأحيان في التأخير في الحصول على الطلبات أوضح بأنه في الأيام الأولى تشهد المكاتب ازدحاما غير مسبوق رغم وجود أيام كافية أمام المواطنين للحصول على الطلبات وتعمل جاهدين على متابعة هذه الملاحظات وتعزيز ما أمكن من الموظفين لإنجاز هذه المهمة على أكمل وجه.

مفوضية اللاجئين تعلن عن منحة دراسية للاجئين في الاردن



أعلنت مفوضية اللاجئين، التابعة للأمم المتحدة، عن بدء التسجيل على منحة دراسية للاجئين في الأردن للعام الدراسي 2019-2020، وتشمل اللاجئين من مختلف الجنسيات.

وبحسب ما ذكرت المفوضية عبر موقعها الرسمي فإن التسجيل على المنحة بدأ في 28 من تموز الحالي، على أن ينتهي في 8 من آب المقبل.

وتشمل المنحة دراسة المرحلة الجامعية (البكالوريوس) للاجئين في الأردن (من مختلف الجنسيات)، وهي ممولة من الحكومة الألمانية ومؤسستى سعيد والأصفرى، ضمن ما يعرف بمبادرة "ألبرت أينشتاين" (دافي).

وبحسب المفوضية، فإن المنحة تغطي رسوم التسجيل والساعات الدراسية في الجامعات والمصروف الشخصي في كل فصل دراسي، والذي يشمل مصاريف المعيشة والكتب والمواصلات.

وتشترط المنحة أن يكون المتقدم مسجلاً في المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وحاصلاً على الشهادة الثانوية الأصلية أو صور مصدقة عنها حسب الأصول، بحيث تعطى الأولوية لخريجي الثانوية العامة لهذا العام.

كما تشترط ألا يزيد عمر المتقدم على 28 عامًا، وألا تكون لديه القدرة المالية على إتمام دراسته العليا، بالإضافة إلى عدم وجود أحد من أفراد أسرته منتفع من منحة (دافي) حاليًا، وألا يكون هو (المتقدم) منتفعًا من أي منحة أكاديمية في الوقت الحالي.

للتسجيل على المنحة اضغط هنا

وأشارت المفوضية إلى أن مقاعد المنحة محدودة، وتشمل الجامعات الأردنية التالية: جامعة عمان العربية (عمان)، جامعة العلوم التطبيقية (عمان)، جامعة آل البيت (المفرق)، جامعة العقبة للعلوم والتكنولوجيا (العقبة)، جامعة الحسين بن طلال (معان)، جامعة إربد الأهلية (إربد)، جامعة جدارا (إربد)، جامعة مؤتة (الكرك)، جامعة الزرقاء (الزرقاء).

مفوضية الأمم المتحدة شجعت الفتيات وذوي الإعاقة على التقدم إلى المنحة، وأشارت إلى أن المنحة محددة للتخصصات ذات الأربع سنوات.

ويهدف برنامج "ألبرت أينشتاين" إلى "اعتماد اللاجئين على أنفسهم بتزويدهم بمؤهلات مهنية للعمل في المستقبل"، ولا تمنح المنح الدراسية إلا للدراسة في بلاد اللجوء.

ويصل عدد اللاجئين السوريين في الأردن إلى 1.3 مليون سوري، 650 ألف منهم مسجلون في قوائم مفوضية الأمم المتحدة للاجئين السوريين.



الاستوديو



الثلاثاء 27 ذو القعدة 1440 هـ الموافق 30 تموز 2019م | رقم العدد 18681 | السنة الثالثة والخمسون

توقعات بزيادة أعداد الطلبة المقبولين بالجامعات الى 35 ألفا

- «القبول الموحد» تتلقى نحو 23 ألف طلب في اليوم الاول
- معدلات فوق الـ 99 ٪ مرشحة لارتفاع الى 250 طالبا
- التعليم العالي تطالب الجامعات بعدم التسجيل على «الموازي» قبل اعلان «الموحد»
- توقعات بارتفاع حصة الجامعات الخاصة من الطلبة لدراسة الهندسة والصيدلة

5



aman alsayeh

عمان- امان السائح



توقعات بزيادة اعداد الطلبة المقبولين بالجامعات الى 35 ألفا

«القبول الموحد» تتلقى 23 الف طلب في اليوم الاول معدلات فوق الـ 99% مرشحة للارتفاع الى 250 طالبا التعليم العالي تطالب الجامعات بعدم التسجيل على البرنامج الموازي قبل اعلان «القبول الموحد» توقعات بارتفاع حصة الجامعات الخاصة من الطلبة لدراسة الهندسة والصيدلة

عمان - امان السائح aman alsayeh

كشفت مديرة وحدة تنسيق القبول الموحد الإلكتروني خولة عوض، ان عدد بطاقات الشراء للطلبة الراغبين بالالتحاق من خلال وحدة القبول بلغت 42 الف قسيمة شراءية حتى ساعات مساء امس، كما تقدم حوالي 22.700 الف طلب الى الوحدة. وتناشدت عوض في تصريحات لـ«الدستور» الطلبة التقدم للموقع قبل نهاية يوم غد الاربعاء قبل الثانية عشرة من منتصف الليل، حيث اكدت ان عليهم جميعا التقدم للموقع لمن اراد التقدم للكميلية ام لا، لأن الطلب المقدم لمن اعاد اي مادة «عبر الكميلية» سيتم اعادة فتحه تلقائيا لغايات التعديل او الاضافة بناء على معدل الطالب الجديد. في حال ارتفع معدله، لأن المعدل الاعلى هو الذي سيستخدم. وقالت عوض ان الطالب عدم الراغب بالتقدم للكميلية لغايات الاعادة او النجاح او رفع المعدل لزاما عليه ان ينهي طلبه قبل انتهاء المدة الحالية، حيث ان البرمجية لن تسمح له بالدخول اليها بعد انتهاء الكميلية وعلان النتائج تحت اي ظرف.

كما ناشدت عوض الطلبة الحاصلين على شهادات الثانوية العامة العربية (السعودية، الامارات، البحرين.... الخ)، او شهادات الثانوية العامة الأجنبية (أمريكية، بريطانية، بكالوريا دولية.... الخ) ضرورة تقديم طلب القبول الموحد خلال الفترة المعلن عنها والممتدة، لغاية الساعة (12) مساءً يوم غد الأربعاء، حيث لن يُسمح لهم بعد ذلك بتقديم طلب، مؤكدة ان طلبية الشهادات الأجنبية الذين لم يتم إعلان نتائج بعض موادهم الدراسية حتى تاريخه بأن يقوموا بإدخال المعدل المتوقع وتخزين الطلب، وبعد الحصول على المعادلة من وزارة التربية والتعليم عليه أن يقوم بتحميلها على طلب القبول الموحد.

واكدت عوض ان طالب «الكميلية» الذي سيقوم بإدخال طلب جديد او يقوم بإجراء اي تعديل بعملية القبول الموحد الثانية «اي بعد اعلان نتائج الكميلية» لن يستفيد من التخصيصات، المتعلقة باوائل الالوية والمحافظة وعمره اثناء العشاء، اما مكرمة ابتداء العاملين بالتربية وابتداء القوات المسلحة والمخيمات وذوي الاعاقة وكافة التخصيصات المشمولة بالسياسة للقبول فانها تشمل كافة الطلبة ضمن الدورة العادية او التكميلية. من ناحية ثانية، توقعت مصادر مطلعة ان يقر مجلس التعليم العالي في جلسته القادمة المتوقعة ان تكون الخميس المقبل، اعداد المقبولين بالجامعات الاردنية الرسمية في ظل مؤشرات زيادة الاعداد التي يمكن قبولها، لتصل الى حوالي 34 الى 35 الف طالب وطالبة، يضاف اليهم بناء على قرار مجلس التعليم العالي سابقا 30% للمقبولين على الموازي من العدد الذي تم قبوله بالجامعة. وتشير التوقعات الى احتمالية زيادة الاعداد المرشحة للقبول بالجامعات الرسمية في ظل ارتفاع غير مسبوق بالمعدلات، سيما المعدلات ذات الفئات العليا والتي تفوق الـ 85% والتي تزيد عن 90%، حيث يقبل معظم هؤلاء الطلبة على الدراسة بالتخصصات الطبية والهندسية والصحية، والتي ستشهد ارتفاعا ملموسا بالحدود الدنيا للقبول فيها.

حصة الاسد للجامعات الخاصة ..

كما تشير التوقعات وبحسب الخبراء الى ان حصة الاسد ايضا ستكون لصالح الجامعات الخاصة سيما تلك التي تدرس التخصصات الطبية كالصيدلة والهندسات، لان الجامعات الرسمية بسبب الطاقه الاستيعابية لن تستوعب كل اعداد الطلبة الراغبين بالالتحاق فيها، مع وجود الموازي ايضا، حيث استبشرت الجامعات الخاصة

باعداد تفوق السنوات الماضية بشكل لافت.

معدلات فوق الـ 99% مرشحة ان تقارب الـ 250

وفيما لم تتضح حتى الان خريطة الطريق بشأن فئات المعدلات العالية، الا ان ما يرشح من معلومات، من خلال المدارس والمؤسسات التربوية، والمدارس الحكومية والخاصة، ان هنالك بعض المدارس من حصل فيها على معدل فوق الـ 99% وصل الى 16 طالبا، وهو امر يمكن القياس عليه ان يصل عدد من حصلوا على معدل فوق الـ 99% الى 250 طالبا او يزيد.

من ناحية ثانية، خاطبت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعات الرسمية كافة بعدم تسجيل اي طالب ضمن البرنامج الموازي الا بعد اعلان قائمة القبول الموحد لفسح المجال للطلاب بحرية الاختيار، فيما اذا حصل على مقعد قبول ضمن البرنامج التنافسي وعبر وحدة القبول الموحد، حيث فحّثت بعض الجامعات القبول للبرنامج الموازي خلال الايام الحالية، ويمكن للطلاب التقدم من خلال دفع رسم شراء طلب والبالغ 15 ديناراً، ولا تستوفي منه الجامعة اية رسوم لاي تخصص، ويمكنه ان يكمل اجراءاته وتخضع الجامعة الطلبة للتنافس فيما بينهم للموازي بعد اعلان القائمة بشكل نهائي.

وخاطبت الجامعات الطلبة بأن هنالك متسعاً من الوقت للتسجيل للبرنامج الموازي بعد اعلان القائمة، حيث يستنى له التقدم للبرنامج الذي يرغب بناء على معدله، ليتنافس مع زملائه. وكانت الوزارة قد خاطبت الجامعات بعد البدء بالبرنامج الموازي حتى لا يتكبد الطالب رسوماً اضافية، ولا يتمكن من استرداد المبالغ التي دفعها، وضماناً لاعطائه الفرصة الاكبر ليستفيد من القبول الموحد



التخصصات المشبعة والمطلوبة.. إشكالية تتطلب تشاركية في حلول عملية

الناصر: 388889 عدد طلبات التوظيف التراكمي و36072 طلباً جديداً استقبلها «الخدمة المدنية»

عدد التعيينات في دوائر «ديوان الخدمة» سيصل إلى 8013
العاملون في «الخدمة المدنية» يشكلون 15.44% من إجمالي المشتغلين بالمملكة

ضرورة تعزيز فكرة إنشاء المشاريع الإنتاجية الصغيرة ومتناهية الصغر ومفهوم التشغيل الذاتي

بحيث يظهر للطالب عند ادخال المعلومات الخاصة بتخصصه الفرعي والمعدل والمنطقة الجغرافية وغيرها، متوما أنه للمرة الأولى قام الديوان بالتنسيق مع هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي بإدراج أعداد المتقدمين بالتخصصات المطروحة للتسجيل في مختلف الجامعات الأردنية، بحيث يستطيع الطالب من التعرف بيسر وسهولة على الحجم المتوقع للخريجين خلال الفترة القادمة.

في ذات السياق، تناول الناصر أهم المؤشرات الكمية التي تضمنتها دراسة واقع العرض والطلب على التخصصات العلمية في الخدمة المدنية لهذا العام، مبيّناً أن عدد طلبات التوظيف التراكمي بلغ (388889) طلباً، وعدد الطلبات الجديدة التي استقبلها الديوان (36072)، كاشفاً أن عدد التعيينات في دوائر الخدمة المدنية سيصل إلى (8013) معيّنات، حيث بلغت نسبة التعيينات في المتوسط بحود 3% خلال العقد الأخير من إجمالي عدد الطلبات الكلية في الديوان، فيما يشكل إجمالي أعداد العاملين في الخدمة المدنية ما نسبته (13,8%) من إجمالي قوة العمل، ويشكل أعداد العاملين في الخدمة المدنية ما نسبته 15.44% من إجمالي المشتغلين في المملكة.

فيما يؤكد الناصر على أن التخصصات المشبعة لا تزال هي ذاتها، لافتاً إلى أن عملية التحليل لجانب العرض من التخصصات العلمية المقدمة للديوان سنوياً والتي تتراوح ما بين (35-40) ألف طلب توظيف، والتي تشكل 50% من مجمل مخرجات الناتج التعليمي السنوي، تشير إلى وجود (40) تخصصاً علمياً تصفها لجنة البكالوريوس والنصف الآخر لجنة دبلوم كلية المجتمع الشامل تعتبر الأكثر كثافة وأقبالاً من كل الطلبة وجميعها مصنفة بالديوان بالراكدة والمشبعة، منها إلى أنها تكفي احتياجات سوق العمل المحلي لـ(15) سنة قادمة، الأمر الذي يستدعي تخفيض نسب القبول فيها لأدنى مستوى أو حتى إغلاقها لمدة خمس سنوات.

ورأى الناصر أن هناك ضرورة للتوجه نحو التخصصات التي يحتاجها سوق العمل وتعزيز فكرة إنشاء المشاريع الإنتاجية الصغيرة ومتناهية الصغر ومفهوم التشغيل الذاتي، والابتعاد عن التخصصات الأكاديمية والإنسانية المشبعة والراكدة، إضافة لتغيير الثقافة المجتمعية نحو الوظيفية الحكومية، خاصة الإنشائي اللواتي تشكل طلباتهن (75%) من إجمالي مخزون طلبات التوظيف لدى الديوان، ومعظمها في التخصصات التربوية والتعليمية.

من التخصصات، فيما يقابله ركود في تخصصات أخرى. ديوان الخدمة المدنية الذي يملك مؤشرات عملية بهذا الجانب، يرى بنفسه عزابا لسوق العمل، ويحمل أعباءه مزيداً من الجهد لفأيات التنظيم، من خلال التأشير على التخصصات الراكدة والمشبعة، معقلاً الجرس بأن الواقع علمي، مطالبا باختيار التخصص الذي يرفر فرص عمل، لا أن يرفع من نسب البطالة، واضعاً مؤشرات كاملة بهذا الشأن من خلال «دراسة العرض والطلب على التخصصات العلمية في الخدمة المدنية وسوق العمل المحلي لخدمة المؤهل الجامعي والديبلوم الشامل» التي اعتاد على إعدادها منذ عام 2007 وبدأ بإدراجها على موقع القبول الموحد للجامعات، منذ عام 2014 وجعلها شرطاً من شروط الدخول على الموقع وتعبئة طلب القبول الجامعي، واضعاً بذلك خارطة طريق واضح للاختيارات المناسبة للطلبة ليختاروا ما يضمن لهم العمل بعد تخرجهم.

وفي متابعة خاصة لاسدستور، حول واقع التخصصات والإقبال على عدد منها دون الآخر، أكد رئيس ديوان الخدمة المدنية سامح الناصر أن الديوان حرص على إطلاق دراسة واقع العرض والطلب على التخصصات في الخدمة المدنية، منذ عام 2007 تهدف لإرشاد وتوجيه الطلبة على مقاعد الدراسة (الجامعات والكليات والمدارس) خاصة خريجي الثانوية العامة وتوجيههم ورسمي السياسات التعليمية وصنعي القرار نحو التخصصات التي يحتاجها سوق العمل المحلي والأجنبي المشبعة والراكدة، حيث يوفر محتوى الدراسة الإحصائي تحليلاً شاملاً لواقع عملية العرض والطلب على التخصصات العلمية على مستوى المملكة والمحافظات والتنوع الاجتماعي والمؤهل العلمي، مشيراً للبيانات المتعلقة بأعداد طلبات التوظيف لدى مخزون الديوان على جميع التخصصات العلمية وأعداد المعيّنين عليها على مدار ثلاث سنوات، وقوائم ملحقة تضمن أكثر التخصصات طلبياً في سوق العمل على مستوى المملكة إضافة لإحصائيات محدثة حول أعداد الطلبة الدارسين حالياً في الجامعات وكليات المجتمع لكل تخصص بحيث يتمكن المستفيد من الحصول على بيانات دقيقة حول واقع حال التخصص في الجامعات وكليات المجتمع.

وبين الناصر أن الديوان ومنذ عام 2014 يقوم بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لإدراج هذه الدراسة على الموقع الإلكتروني لوحدة تنسيق القبول الموحد بطريقة تترك كافة الطلبة الإطلاع عليها قبل المباشرة بعملية التسجيل،

ذات الحلقة المفرغة التي تبدأ بها الفكرة وتنتهي من حيث بدأت، تتكرر مع كل موسم للتسجيل في الجامعات الحكومية والخاصة، وذلك في التخصص الذي على ناجحي الثانوية العامة اختياره وضمان عدم اصطفاقهم في «طوابير» البطالة بعد تخرجهم، ذلك أن تغييراً جذرياً لم يطرأ حتى اللحظة بشأن ثقافة اختيار التخصص الجامعي التي تسيطر على فكر المواطنين بضرورة دراسة تخصصات بانث تقليدية انطلاقاً من مبدأ توريث المهن، أو أن لكل تخصص معدله الذي يجب أن يدرسه الحاصلون عليه كالتخصصات التعليمية أو الطبية، فضلاً على أن صانع قرار التوظيف والعمل والتعليم لا يزال أيضاً لم يحسم هذا الأمر بشكل نهائي وإيجابي..

على الرغم من تجاوز مرحلة التشخيص، في موضوع التخصصات الراكدة والمشبعة والمطلوبة، إلا أن المشكلة وجدت طريقاً لحل بعض جوانبها على استحياء، فيما بقيت بإمكانات متعددة تراوح مكانها دون حل، بل في جوانب أخرى تقالمت وازدادت تعقيداً وتشابكاً، بزيادة ضخمة لعدد العاطلين عن العمل بتخصصات، من أبرزها المهن التعليمية والإنسانية وتحديدًا للإناث، الأمر الذي يجعل من خطوات الحل ضرورة ملحة وليس مجرد اللق بدائرة التشخيص والبحث عن الحلول، كون الداء والنواء متوفرين وواضحين، ويتطلبان تنفيذاً سريعاً، في موضوع التخصصات، والبطالة، وحاجة سوق العمل لمهن محددة، لا يمكن الاختباء خلف أصعب اليد، فالمشكلة بانث مقلقة، تحتاج جهوداً عملية تساند تلك التي يبذلها ديوان الخدمة المدنية في تحنل عبء تبعاتها، وأن لا يبقى ديوان الخدمة المدنية في واجهة المسؤولية التامة عن التعيينات في القطاع الحكومي، والمحاسب «شعبياً» لتراكم طلبات التوظيف التي بات عددها يقارب (400) ألف طلب، وعدم تعيينه كافة الخريجين سواء كان من الجامعيين أو حملة دبلوم كليات المجتمع، دون النظر لععمق المشكلة وللعمل الجاد لإنهائها وتجاوزها.

هذا الأيام، حيث يلجأ الناجحون في الثانوية العامة للتسجيل بالجامعات، حتماً لا مجال للغة التنظيم، أو زخرفة لواقع علمي مشوه ومقلق، إذ بات الأمر يتطلب عملاً جاداً لضبط السبلات، ودفع الطلبة لاختيار التخصصات التي تجعل منهم موظفين بعد التخرج لا عاطلين عن العمل، وبذلك مسؤولية على الجميع تبدأ من الطالب نفسه وأسرته، وتمز بالكثير من التفاصيل وصولاً لسوق العمل وضمان الوظيفية، لا سيما وأن المعادلة واضحة ولا تتطلب أي بحث أو دراسات، فهناك تخصص مقلق بخريجين عدد





التعليم: لذا يجب أن يكون اختبار القدرات العامة أحد شروط القبول في مؤسسات التعليم العالي في الأردن، ويستهدف طلاب المرحلة الثانوية ويقيس القدرات التحليلية والاستدراكية لدى المتقدمين، والقدرة على تفسير العلاقات المنطقية.

يوجد العديد من التجارب العربية والغربية لهذه الاختبارات، حيث عازمت العديد من الدول على تطبيق هذا النظام على طلاب المرحلة الثانوية لديها، منها عربياً: السعودية، ويشرف على هذا الاختبار المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وغربياً: أمريكا حيث يتم إجراء العديد من الاختبارات منها: (Scholastic Assessment Test) (SAT). ويعد

من أشهر اختبارات القبول للجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى العديد من الاختبارات التي تقوم بها الجامعات الأمريكية لقياس مدى إتقان الطلاب لمجالات معرفية معينة مثل: اللغة الإنجليزية، التاريخ، الرياضيات، وأخيراً العلوم للجامعات التي يرغبون للتقدم لها. وتداول أسئلة الاختبارات هذه حول المفاهيم العامة المتعلقة بالمناهج الثانوية، ولكن تتعدد أنواع الأسئلة من عام إلى عام تبعاً للحاجات والضرورات الملحة. بالإضافة إلى اختبارات القبول التي تعدها الجامعات الأسترالية، حيث تقوم الهيئة الأسترالية للبحوث التربوية (Australian Council for Educational research - ACER) وهي هيئة مستقلة غير ربحية، بإعداد اختبارات القبول في الجامعات. إضافة إلى العديد من الدول التي تقوم بهذه الاختبارات (بطارية اختبارات)، منها: الصين، كوريا، تركيا، هونغ كونغ وغيرها من الدول.

فالدارس والباحث في النظام التعليمي الأردني يرى حاجة ملحة لوجود مثل هذه الاختبارات قبل انتقال الطلاب للمرحلة الجامعية: ليسهم في المفاضلة العادلة بين الطلاب والطالبات والعمل على زيادة الوعي لديهم، مما يحثهم على الجهد والاجتهاد في التحصيل، كما يسهم في الإعتماد على المخرج التعليمي: فيكون هو المقياس وليست الدرجة التي يحصل عليها الطالب من المدرسة، والتي قد لا تمثل المستوى الحقيقي له، والجدير بالذكر أن اختبار الثانوية العامة لا يقيس إلا التحصيل الدراسي، فتمة عوامل أخرى تؤثر في صلاحية الطالب للدراسة الجامعية: لذلك يجب إعادة النظر في تلك المسألة، وإضافة اختبار قدرات القبول: لتحسين مدخلات التعليم الجامعي ومخرجاته بشكل عام، بما ينعكس على المجتمع ككل.

د. رئيس جامعة العقبة للتكنولوجيا



أدخلي الشحاتيت

القبولات الجامعية: بين الواقع والمستقبل

منخفضة في التحصيل الجامعي في السنوات الماضية، فهل يكمن الخلل في عقل الطالب؟ أم في البرنامج التعليمي؟ الذي عود أبناءنا على عملية تلقين التعليم، وليس عملية الفهم والاستيعاب، ثم الوصول لمرحلة الربط والاستنتاج والتفسير. فالشكالية هنا لا تصب في الطالب وحده فهو جزء مهم وحيوي في العملية التعليمية: إنما تتمحور حول المنظومة التعليمية ككل.

من هنا وجب تقديم حلول شاملة متكاملة لقياس المعارف والمهارات والقدرات وتقييمها بمتهجية صحيحة وضمن برامج عالمية متفق عليها: اسهاماً في تحقيق العدالة والجودة، وتلبية الحاجات التنموية التي هي أساس العملية التعليمية، ومن الحلول التي لجأت إليها الكثير من الدول العربية والغربية: اختبارات قياس القدرات أو اختبار قدرات القبول، وهو اختبار قبول موحد للكليات في الجامعات، يتقدم إليه الطلاب والطالبات بعد اجتياز المرحلة الثانوية: بهدف لاكتشاف مدى توافر القدرات التي يحتاجها الطالب للنجاح في التعليم الجامعي. ليتجنب التعثر وغيرها من المشكلات الناتجة عن ضعف القدرات المتعلقة بالتعليم، بالإضافة إلى عملية المفاضلة بين المتقدمين للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي من حيث أهليتهم العلمية، والعمل على تقليل عدد الطلاب المتحولين من تخصص لآخر داخل المؤسسة التعليمية الواحدة أو بين المؤسسات الأخرى: وذلك بسبب إخفاقهم المستمر في التخصص لعدم توافر أهليتهم العلمية، كما يسهم في الحد من نسب الرسوب في المقررات الدراسية والتأخير.

ومن جهة أخرى إن تبصر الطلاب بطبيعة قدراتهم الدراسية، وتبصر الجامعات بفرص نجاحهم وخاصة تلك التخصصات التي تشهد تنافساً عالمياً: يسهم في أهليتهم في اختيار التخصص الذي يتوافق معهم، فينعكس ذلك بصورة إيجابية على مخرجات

لا تزال المرحلة التعليمية الثانوية العامة في الأردن على مفترق طرق بالنسبة للطلاب والطالبات: فمن خلالها يحدد الطالب ميوله ورغباته ويبدأ برسم مستقبله العلمي. ومن هذا المنطلق جاء اهتمام المسؤولين في التربية والتعليم بهذه المرحلة فتشعب منها عدد من الأنظمة والقوانين التي تحكمها، ونظراً لوجود طلب ملح من خريجي المرحلة الثانوية العامة للالتحاق بالتعليم الجامعي: أصبح من الضروري إيجاد معيار إضافي يعتمد عليه في انتقاء طلبة التعليم الجامعي أسوة بالعديد من الدول، وخاصة أنه لوحظ في الأونة الأخيرة ظهور العديد من المؤشرات التي تؤكد ضعف أداء الطلاب بصفة عامة.

فمن المفارقات الغريبة أن بعض الحاصلين على نسب عليا في الثانوية كانت معدلاتهم

منخفضة في التحصيل الجامعي في السنوات الماضية، فهل يكمن الخلل في عقل الطالب؟ أم في البرنامج التعليمي؟ الذي عود أبناءنا على عملية تلقين التعليم، وليس عملية الفهم والاستيعاب، ثم الوصول لمرحلة الربط والاستنتاج والتفسير. فالشكالية هنا لا تصب في الطالب وحده فهو جزء مهم وحيوي في العملية التعليمية: إنما تتمحور حول المنظومة التعليمية ككل.

من هنا وجب تقديم حلول شاملة متكاملة لقياس المعارف والمهارات والقدرات وتقييمها بمتهجية صحيحة وضمن برامج عالمية متفق عليها: اسهاماً في تحقيق العدالة والجودة، وتلبية الحاجات التنموية التي هي أساس العملية التعليمية، ومن الحلول التي لجأت إليها الكثير من الدول العربية والغربية: اختبارات قياس القدرات أو اختبار قدرات القبول، وهو اختبار قبول موحد للكليات في الجامعات، يتقدم إليه الطلاب والطالبات بعد اجتياز المرحلة الثانوية: بهدف لاكتشاف مدى توافر القدرات التي يحتاجها الطالب للنجاح في التعليم الجامعي. ليتجنب التعثر وغيرها من المشكلات الناتجة عن ضعف القدرات المتعلقة بالتعليم، بالإضافة إلى عملية المفاضلة بين المتقدمين للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي من حيث أهليتهم العلمية، والعمل على تقليل عدد الطلاب المتحولين من تخصص لآخر داخل المؤسسة التعليمية الواحدة أو بين المؤسسات الأخرى: وذلك بسبب إخفاقهم المستمر في التخصص لعدم توافر أهليتهم العلمية، كما يسهم في الحد من نسب الرسوب في المقررات الدراسية والتأخير.

ومن جهة أخرى إن تبصر الطلاب بطبيعة قدراتهم الدراسية، وتبصر الجامعات بفرص نجاحهم وخاصة تلك التخصصات التي تشهد تنافساً عالمياً: يسهم في أهليتهم في اختيار التخصص الذي يتوافق معهم، فينعكس ذلك بصورة إيجابية على مخرجات



في اختيار التخصصات الجامعية

أ.د. محمد طالب عبيدات

إبان فترة تقديم طلبات التنسيق الموحد للجامعات على سبيل اختيار التخصص المطلوب، تكون رغبات طلبة الثانوية العامة جامحة لتخصصات طبية وهندسية دون الالتفات لمعدلاتهم أو رغبة بتخصصات أخرى. وهذه الثقافة المجتمعية غالباً يفرسها الأهل عند أبنائهم، وننضمهم المعلومات هذا العام ربما يشجع الكثير من الطلبة وأهليهم صوب سوء الاختيار.

1- القراءة الأولية للمعدلات توحى بتحكم كبير وارتفاع غير مسبوق بالمعدلات مما يجعل كثيراً من الطلبة يفكرون في اختيار تخصصات طبية وهندسية ربما لا تتناسب مع معدلاتهم، وهذا يوقعهم حتماً في مسألة سوء الاختيار.

2- متطلبات سوق العمل والخبرة والترقية والمعدل هي التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لغايات اختيار التخصص المطلوبة، ولذلك فإنني أشجع الطلبة ولوج عالم التعليم التقني الذي سيضمن لهم فرص العمل.

3- مرة أخرى نؤكد على أن المعدلات ستزاد أيضاً تنافسية عما تم إعلانه من أرقام بعد تقدم الكثير من الطلبة للدورة التكميلية، وهذا يعني أن على الكثير ألا يتهوروا في اختيار تخصصاتهم فلنأخذ أن معدلاتهم عالية وفق السنوات السابقة، فعلى سبيل المثال لا الحصر وفق الأرقام المعلنة فإن تخصص الطب في بعض الجامعات سيحتاج لمعدل أكثر من 98.7، ولذلك التواضع مطلوب.

1- من المفروض أيضاً أن يتم اختيار التخصص الجامعي المطلوب بناءً على عوامل: المعدل بالثانوية العامة ورغبة الطلبة وقدراتهم وميولهم وحاجات سوق العمل والبرامج المطروحة ورسومها المالية والوضع المالي للطلبة وموقع الجامعة وعوامل أخرى.

2- لكن الممارسات والواقع يقول بأن التخصصات يتم اختيارها بناءً على رغبات الأهل للتباهي بالتخصصات، وضعف الأقران والمشاورة والتجمل.

3- النتائج الجامعية للطلبة الذين يدخلون تخصصات غير رغبتهم الفشل أو التحويل لتخصصات أخرى، والطلبة الذين لم يوالمو تخصصاتهم وسوق العمل سيكون مصيرهم الإنضمام لتدابير العاملين عن العمل.

4- وزارة التعليم العالي وديوان الخدمة المدنية أعلنتا عن التخصصات المطلوبة والراغبة والشعبة، وأعلن أن هنالك الكثير من التخصصات غير مطلوب لسوق العمل، والمطلوب هنا من الجامعات إغلاق هذه التخصصات ومن الطلبة عدم اختيارها.

5- التشاركية بين الطلبة وأهليهم مطلوبة لإختيار تخصصاتهم، والحوار لتوضيح الصورة لأبنائنا الطلبة مهم هنا.

6- مطلوب من الحكومة وضع حوافز لتشجيع الطلبة لدراسة التخصصات المطلوبة وخصوصاً التقنية والهندسية منها حال توطينهم، ومطلوب من الطلبة القضاء على ثقافة العيب والتوجه صوب التعليم التقني والتخصصات المطلوبة وليس المتبعة.

7- مطلوب الواقعية إبان تعبئة الطلبات وعدم التسرع للخيال، ومطلوب الإيمان بالتنافسية بين الشباب.

8- نصيحة من باب الإحتياط ولضمان القبول الجامعي وخوفاً من الضياع، أرجو من أبنائنا الطلبة أخذ إحتياطاتهم ووضع خطة بديلة للقبول كل وفق مبدئه، وعلى سبيل الأمثلة بالتسجيل سلفاً بالبرامج الموازية بالجامعة التي تقدم لها الطلاب أو حتى التسجيل المبدئي في تخصصات مطلوبة بالجامعات الخاصة وغيرها من الإحتياطات.

بصراحة، التخصصات المطلوبة لسوق العمل معروفة، لكن البعض يتعمد بإختيار التخصصات وفق أهواءهم فيقعوا في فخ سوء الإختيار أو البعثلة، فمطلوب الاعتدال والتواضع وتفهم واقع الحال لضمان المقعد الجامعي، فمفسور باليد خير من عشرة على الشجرة.

